الصدر ينتقد مرشحاً لدولة القانون

المحكمة التمييزية تثير خلافاً حاداً بين الكتل السياسية

ما زالت الخلافات في مجلس النواب تحول دون إنهاء ملف المحكمة التمييزية الذي ينتظر التصويت بعد أن أرسل مجلس القضاء الأعلى لائحة بـ ٢٤ مرشحاً، غير ان شبح التأجيلات لازم هذا الملف ولثلاث مرات على التوالي وسط اعتراضات عدة، منها ما يتعلق بآلية الترشيح وأعداد المرشحين ، بينما انشغلت كتل أخرى بالبحث عن خلفيات الاسماء المرشحة و سجلهم المهني و اذا ما كانوا متورطين في اصدار احكام تعسفية في فترة حكم نظام صدام ، حيث أكد عضو في اللجنة القانونية على ان الخلافات التي أدت إلى تأجيل التصويت على اعضاء المحكمة التمييزية كانت بسبب عدد الاعضاء المرشحين في اللائحة التي أرسلها مجلس القضاء الأعلى

□ بغداد / قاسم السنجري

وكان الاعتراض الأبرز من قبل الكتل البرلمانية هو ان التمييزية تتكون من ٣٠ قاضياً واللائحة التي وصلت للبرلمان تضم اسماء ٢٤ قاضياً تم قبول قسم منهم، حيث لايمكن القبول بكل الاسماء الواردة واشار النائب محمود الحسن في تصريح للمدى إلى أن " رئاسة مجلس النواب اختارت التأجيل لفسح المجال أمام الكتل للوصول إلى اتفاق ولكن على الا يتجاوز المجلس المدة الزمنية المقررة للمناقشة فعليه أن يحسم أمره بتاريخ اقصاه الثالث من ايار المقبل ولفت الحسن إلى " ان هناك اعتراضاً واضحاً من قبل تيار الاحرار على احد المرشحين".

وفي ذات السياق نقلت بعض وسائل الإعلام عن مصدر نيابي قوله، إن كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري قد اتهمت ائتلاف دولة القانون بالإصرار على ترشيح حامد الجبوري لعضوية المحكمة التمييزية، مشيرة إلى أن الجبوري متهم بالحكم على أتباع المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر بالإعدام، والد مقتدى الذي تم اغتياله في النجف عام ١٩٩٩.

ومن جانبها أكدت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، أمس الأحد، أن الخلافات السياسية أصبحت اكبر التحديات التي تعرقل تشريع القوانين المهمة في مجلس النواب، وفي حين دعت إلى التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية بشكل منفرد، واعتبرت التصويت عليهم بسلة واحدة "مخالفا للدستور".

وقال النائب عن القائمة سالم دلي خلال مؤتمر صحفي عقده، أمس، بمبنى البرلمان وحضرته المدى إن "خلافات الكتل السياسية أصبحت من اكبر التحديات التي انعكست على تشريع القوانين، كقانون العفو العام وقانون النفط والغاز والأحزاب وآخرها قانون محكمة التمييز بسبب عدم الاتفاق على المرشحين"، مطالبا بـ"التصويت على اعضاء محكمة التمييز الاتحادية بشكل منفرد".

واعتبر دلي أن "التصويت على أعضاء محكمة التمييز بسلة واحدة مخالف للدستور، وخاصة في المادة ٨٨ منه"، مشيرا إلى أن "هذه المادة تنص على أن مجلس القضاء الأعلى هو من يرشح أعضاء المحكمة ويعرضهم على مجلس النواب للتصويت عليهم، وليس بشكل التوافق مثلما يحصل الآن".

كانت رئاسة مجلس النواب العراقي قررت، أمس السبت، تأجيل التصويت على أعضاء المحكمة التمييزية إلى الثالث من شهر أيار المقبل بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

ويعتبر تأجيل التصويت على أعضاء المحكمة هو الثالث حيث قررت رئاسة المجلس في ١٧ نيسان الحالي، تأجيل التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية إلى الخميس ١٩ نيسان ٢٠١٢ ، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية، لكنها قررت، تأجيل التصويت عليهم إلى يوم أمس السبت.

يذكر أن رئاسة مجلس النواب قررت ، السبت، تأجيل التصويت على أعضاء المحكمة التمييزية إلى الثالث من شهر أيار المقبل بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

وكان مجلس النواب قد عقد ، جلسته الـ٣٧ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية بحضور ٢٣٠ نائبا ورئاسة رئيس البرلمان اسامة النجيفي، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة اخفقت في التصويت على إعفاء أمين بغداد صابر العيساوي من منصبه، والتصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية، كما شهدت الجلسة، القراءة الأولى والثانية لمشاريع ستة قوانين وقراءة تقرير حول قضية التركمان في عهد النظام السابق.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

"مطاردة تاريخية" من السعودية الى ايران

تابعت اليوم خبرين احدهما مفرح من السعودية وآخر يثير الحذر ويتعلق بإيران. فالرئيس الجديد للهيئة العامة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر او ما يعرف بجهاز "المطاوعة" اصدر امرا مشددا يمنع فيه "المطاردات" التي يقوم بها "المطاوعة" وهم في الغالب رجال دين شباب يتولون ملاحقة كل تاجر لا يغلق محله وقت الصلاة، ومتابعة كل سيدة او فتاة لم يعجبهم حجابها، ويتضمن عملهم احيانا تصرفات خطيرة للغاية من قبيل مطاردات على طريقة "سباق السيارات" تشهدها شبكة الطرق السريعة في مدن السعودية، وذلك حين يلمحون شابا يقود سيارته والى جواره فتاة ويعتقدون انها ليست زوجته او اخته.. وكثيرا ما ادى هذا النوع من "السباقات" الى حوادث مروعة على الطرق، وكثيرا ما كان الشاب المطارد بريئا لكنه وبسبب السمعة "الطيبة" للجماعة المطاوعة، يحاول ان ينفذ بجلده بأي طريقة للتخلص من القيل والقال والتحقيق والتعهدات وما الى ذلك من اهانات.

ويبدو ان الضغوط ترجح كفة الاتجاه المعتدل داخل السعودية، ما ادى الى تعيين رئيس جديد للشرطة الدينية دشن عهده بمنع "السباقات الخطيرة" حفاظا على ارواح الناس، وهو ما سيعني تخفيف القيود الهائلة المفروضة على حريات الناس.

الخبر يتزامن مع ما كتبت عنه مؤخرا بشأن ايران التي تشهد دعوات لالغاء العقوبات الجسدية القاسية التي تطبق على متعاطي المشروبات الروحية والذين جرى جلد ٣ منهم هذا الاسبوع امام الجمهور، واولئك الذين يقيمون علاقات خارج نطاق الزواج حيث يرجمون بالحجارة حتى الموت. لكن دعوات واسعة تنطلق هذه الايام للحد من العقوبات الرهيبة واستبدالها بالسجن او الغرامة. وفي الحقيقة فإن اي تقدم يشهده ملف حقوق الانسان في المنطقة يمثل مكسبا للتيار المدني، خاصة واننا نبتلى بزعماء وسلاطين يودون ان يكشفوا ظهور كل الشعب لجلده او رجمه.

اما الخبر الذي يثير الحذر ويتصل بإيران والعراق ونحن نسمعه غداة زيارة مهمة يقوم بها رئيس حكومتنا نوري المالكي لطهران، فقد جاء على لسان محما خليل عضو اللجنة الاقتصادية في برلماننا، اذ يحذر من زيادة الصادرات الايرانية نحو العراق والتي تحصل بسبب حاجة النظام هناك الى الدولار، والعراق اليوم افضل مسرح لهذه العملية بعد ان فرضت كل الدنيا قيودا شديدة على تمويل برنامج التسلح الايراني. والموضوع يؤكد اذن ما يقوله الخبراء من ان التلاعب بسعر دينارنا سببه تزايد صادرات ايران الينا وخروج كميات مضاعفة اضعافا من الدولار اليها.

والامر بحاجة الى خبراء اقتصاد يشرحون كيف تتغير قواعد السوق بسهولة تجعل صادرات ايران ترتفع الى العراق برمشة عين؟ وهو لغز يصعب فهمه ويصعب تحديد من يتدخل لتسهيله، اذ ان سلع ايران تتنافس مع غيرها في سوقنا ولا بد من "فعل فاعل" يرجح كفتها ويخسرنا دولاراتنا الحبيبة التي نشتاق لها دون ان نشعر بأثرها الحقيقي.

وفي الحقيقة فإن المتشددين حين يغلقون تحت الضغوط بابا من الشر، فإنهم يفتحون الف باب غيره. وانا اتخيل ان مشهد "المطاردات" التي يقوم بها عناصر الشرطة الدينية السعودية، يختزل رمزيا صورة اكبر من "المطاردات". وفي وسعي ان اتخيل ان الشعوب تتراكض على الطرق السريعة هاربة من ألف "مصيبة" تلاحقها اثر سياسات التشدد. وخلال "ركضة تاريخية" للشعوب الهاربة من التشدد على طريق سريع تمر عبره ايامنا الصعبة، يمكنك ان تتعرف على ملامح متنوعة للمتشددين. احدهم يطارد الشعوب وبيده سوط ويريد جلد كل شاب "مشبوه" او شابة "مشبوهة"، والآخر يحمل حجرا لرجم جزء من الشعب بتهمة ثانية. وخلال "الركضة" ذاتها على طريق التاريخ السريع، يأتي متشددون وهم يلوحون بقنابل نووية قيد الانشاء، ويحاولون اجبارك على شراء بضاعتهم بالدولار الامريكي، وذلك لتمويل صواريخهم واسلحتهم وشبكات العنف التي يديرونها عبر المنطقة. وحين تفرح برئيس شرطة دينية معتدل يوقف جزءا من المطاردات في السعودية او يستبدل العقوبات القاسية في ايران، فإن النوع الاخطر من التطرف يظل يطارد الامة على الشارع نفسه، لألف سبب ويشغلنا عن ملاحقة حاجاتنا الطبيعية كباقي خلق الله.

لقد تعبنا من هذه "المطاردة" وقطعنا كل الطرق السريعة هاربين من التطرف، ولم نلتقط انفاسنا منذ مئات السنين.. اما هم فلا يكلون ولا يملون و"الشغلة عاجبتهم" كما يبدو، والخيار الوحيد للافلات من سياطهم الجلدية والنووية والنفطية هي "الاستمرار في الركض"!

علاوي يتهم الحرس الثوري باغتياله

المالكي يلتقي رحيمي وإيران تعد بتجهيز الكهرباء

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الحكومة نوري المالكي، عقب وصوله طهران على ضرورة إجراء مباحثات تخدم مصالح البلدين، فيما أبدت إيران استعدادها لتجهيز العراق بالكهرباء وإنهاء العقبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات المشتركة.

وقال بيان لرئاسة مجلس الوزراء العراقي، حصلت المدى على نسخة منه، إن "المالكي التقى عقب وصوله الى العاصمة الإيرانية طهران، اليوم، نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي، وبحث معه تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين"،مشيرا الى أن "المالكي اكد على ضرورة اجراء مباحثات بين البلدين، بما يخدم مصلحة الشعبين العراقي والايراني".

واضاف البيان أن "نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي ابدى استعداد ايران للتعاون مع العراق في مجال الطاقة من خلال تجهيز العراق بالكهرباء، وتذليل الصعوبات التي تحول دون تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدين".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي وصل امس الاحد إلى طهران في زيارة رسمية، تستمر عدة ايام . وبالتزامن مع زيارة المالكي الى ايران ، اتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي امس الحرس الثوري الإيراني بالتخطيط لاغتياله، وفيما أكد أن إيران تسعى لملء الفراغ بعد "انكفاء العراق و مصر وقال اياد علاوي في لقاء مع صحيفة روز اليوسف المصرية، إن "الحرس الثوري الايراني خطط لاغتيالي"، مبينا أنه "تلقى "عدة تحذيرات من دول عربية صديقة أكدت ذلك الأمر". وأضاف علاوي أن "العراق أصبح إلى حد كبير أداة في يد إيران، والأدهى من ذلك أن هذا الأمر جرى ويجرى تحت ظل الاحتلال وبسكوت العالم"، مؤكدا أن "لإيران الدور الأهم في العراق فهي تقرر من يحكم ومن لا يحكم بغض النظر عن ديمقراطية العراق والتي جاء بشكلها الحالي الاحتلال".

وأوضح علاوي أن "العراق ممكن أن يخرج من تحت الغطاء الإيراني من خلال بناء العملية السياسية بناء متوازناً وكذلك الدولة العراقية ذات المؤسسات الحرفية والمهنية الناجزة والقادرة على التصدي لوضع البلاد في مسارات الاستقرار والتقدم والبناء، إضافة إلى الدعم العربي والإسلامي والدولي حتى ينهض العراق من كبوته".

وأكد زعيم العراقية أن "إيران تسعى لملء الفراغ بعد انكفاء العراق ومصر بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية، فضلا عن المخاض الخطير في اليمن"، مشيرا إلى أن "إيران تعبث بالمنطقة وتتدخل في شؤونها".

النفط: أبعاد سياسية وراء اتهام إيران بسرقة النفط من الحقول المشتركة

□ بغداد / المدى

وصفت وزارة النفط تقريراً أصدره "المركز العالمي للدراسات التنموية" ومقره في لندن، يؤكد ان "إيران تستحوذ على نفط من داخل الأراضي العراقية بقيمة ١٧ بليون دولار سنويا"بأنه يتضمن مبالغات وأبعادا سياسية.

وقال الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد في تصريح صحفي امس إن "المختصين في وزارة النفط لم يطلعوا على التقرير الذي صدر عن المركز العالمي للدراسات التنموية" مستدركا "لكن أؤكد أن هناك مبالغة في الأرقام التي وردت فيه وربما يحمل في طياته جوانب سياسية".

، وقد أبدى الناطق باسم الوزارة استغرابه "لتحدث التقرير عن إيران وحدها، ولم يتطرق إلى الكويت، خصوصاً أن كلتا الدولتين لديهما حقول مشتركة مع العراق يتم البحث في كيفية استثمارها من خلال لجان فنية رفيعة المستوى". وكان تقرير صادر عن "المركز العالمي للدراسات التنموية" البريطاني قد ذكر أن إيران تسطو على الحقول العراقية النفطية المجاورة لها بشكل كبير حيث تصل قيمة النفط العراقي المسروقة الى ١٧ مليار دولار سنوياً".

وأشار التقرير إلى أن "الحقول التي تحتوي على احتياطي نفطي يقدر بأكثر من ١٠٠ مليار برميل لا تُعتبر كلها حقولا مشتركة لأن قسماً كبيرا منها يقع داخل الاراضي العراقية".

وذكر التقرير أن "حجم ما تأخذه إيران من النفط العراقي بلغ قرابة الـ١٣٠ ألف برميل يومياً من ٤ حقول عراقية هي حقول دهلران ونفط شهر وبيدر غرب وأبان، في حين أن حجم التجاوزات الإيرانية لحقول الطيب والفكة وأجزاء من حقل مجنون بلغ قرابة ربع مليون برميل يوميا". وقدّر التقرير البريطاني حجم التجاوزات الإيرانية للنفط العراقي ما قيمته ١٧ مليار دولار سنوياً أي قرابة ١٤٪ من إيرادات الدولة العراقية".

وبحسب التقرير فإن إيران تقوم باستنزاف الحقول من جانب واحد على الرغم من أن البلدين اتفقا في وقت سابق على تشكيل لجان مشتركة لاستثمار افضل لها، مشيرا لى أن عمليات الحفر الأفقي والمائل التي تقوم بها إيران من جانب واحد، تضر بالحقول العراقية واستخراج النفط لاحقا كونها تؤثر في الضغط داخل هذه الحقول.

وأوضح التقرير أن "شبكات تهريب النفط المتخصصة والمنتشرة في مختلف مناطق العراق الحدودية تقوم بتهريب قرابة ٣٥ ألف برميل يوميا إلى إيران". ووفقا للتقرير فإن إيران لديها الآن حق الإشراف على انتاج النفط في جنوب شرق العراق بعد توقيع اتفاق مع شركة "سينوبك" الصينية، وهذه الصفقة تحرم العراق من الاستفادة من إنتاج هذا الحقل الذي يضم ما يقارب ١٢ مليار برميل من النفط الخام و ١٢,٥ متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ١,٩ مليار برميل من النفط المركز".

القانون يؤكد الانتهاء من مشروع النفط والغاز

الأتروشي لـ (المدى): القانون أحد أبرز الخلافات السياسية ومن الصعب التوصل إلى توافق

□ بغداد / اياد التميمي

كشفت عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية النائبة عن ائتلاف دولة القانون رحاب العبودي عن الانتهاء من تعديل قانون النفط والغاز باعتماد نسخة ٢٠١١ المثيرة للجدل ، في حين نفى عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي ان يكون التعديل قد تم فعلا .

وقالت العبودي ان اللجنة وخلال اجتماعها الأخير كان محور الاجتماع على قانون النفط والغاز باعتباره احد القوانين التي تشهد خلافات حادة واحد أسباب الأزمة السياسية الحالية.

واضافت العبودي في تصريح لمراسل المدى في البرلمان ، ان لجنة النفط والطاقة البرلمانية هي من تتحمل مسؤولية هذا التأخير معتبرة ان اغلب اعضاء اللجنة كان يحاول ان يعرقل القانون ، مشيرة الى ان القانون الموجود حاليا باللجنة سيخضع للتصويت بين اعضاء لجنة النفط والطاقة مرجحة ان يتم التصويت بالاغلبية كون ان الصياغة اخذت توافقا سياسيا ومهنيا على القانون ، وتابعت العبودي ان اليوم سيتم رفع كتاب الى هيئة الرئاسة للمصادقة عليه وادراجه على جدول الاعمال ، من ضمن القوانين الجاهزة للتصويت .

وعن الخلافات بين ائتلافي دولة القانون والتحالف الكردستاني حول بعض نقاط القانون قالت العبودي " منذ وصول مقترح القانون الى لجنة النفط والطاقة بنسخته الجديدة كانت هناك مقارنات بين القانونين وخلال الاجتماعات الماضية كانت هناك مناقشات دائمة الى ان توصلنا الى صياغة القانون الحالي ، موضحة ان القانون يحتوي على ٥٤ مادة هناك ٤٩ متفق عليها والخمس مواد المختلف عليها هي رئيسية وجوهرية في القانون ، منها مادة تكوين المجلس الاتحادي ، ومراجعة العقود السابقة التي ابرمها اقليم كردستان ، بالاضافة الى دور وزارة النفط وهل هو تخطيطي ام استشاري ام تنفيذي ، كل هذه المواد تمت مناقشتها وتوصلنا الى صيغة توافقية .

من جانبه نفى التحالف الكردستاني ان يكون هناك توافق سياسي بشأن القانون معتبرا ما ذهب اليه ائتلاف دولة القانون هو التقليل من اهمية هذا القانون كونه من القوانين التي تتسبب بشكل مباشر بالازمة السياسية الحالية .

رحاب العبودي

واستغرب عضو لجنة النفط والطاقة النيابية النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي كلام النائبة العبودي مؤكدا على ان لجنته لغاية الان لم تنته من اكمال القانون وان الخلاف السياسي الحاد بين الكتل مازال مستمرا وانه في ازدياد بسبب تمسك جميع الاطراف بآرائها . وقال الاتروشي في مقابلة مع المدى نحن في اللجنة لم نناقش في اجتماعاتها القانون منذ اكثر من ٣ اشهر ولم نتوصل الى اي صيغة توافقية في ما بيننا وحتى اجتماع لجنة النفط والطاقة ليوم امس لم يتم ادراجه في جدول اعمالنا. واتهم الاتروشي اعضاء من ائتلاف دولة القانون بجمع تواقيع لاسقاط مسودة القانون التي تم الاتفاق عليها عام ٢٠٠٧. وتابع " ان اللجنة وان كانت معنية بهذا القانون بشكل مباشر الا انه يعتبر من القوانين ذات الطابع السياسي وعليه يجب ان تتفق الكتل فيما بينها موضحا ان لا اتفاق بين اي كتلة على القانون لغاية الان . واستبعد الاتروشي ان يكون هناك توافق سياسي على القانون بهذه المرحلة رابطا قانون النفط والغاز بالمشهد السياسي المتأزم وحله يكمن في انعقاد اللقاء الوطني ويدرج بجدول اعمال اللقاء كي يتوصل زعماء الكتل الى صيغة توافقية" .

يذكر أن الخلافات بين بغداد وأربيل بشأن عقود الإقليم مع الشركات الأجنبية العاملة في استخراج النفط وقانون النفط والغاز لا تزال عالقة، وقد بدأ الإقليم في ١ حزيران ٢٠١٠ بتصدير النفط المستخرج من حقوله بشكل رسمي، لكن سرعان ما توقف جراء تلك الخلافات، ولم يستمر التصدير سوى نحو ٩٠ يوماً، إلا أنه استؤنف مطلع شهر شباط من العام الماضي ٢٠١١، إثر اتفاق جديد بين الإقليم وبغداد على أن يصدر الأول مائة ألف برميل يومياً. ونصت المادتان الاولى والثانية من القانون على ان ملكية النفط والغاز تعود لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. ويطبق هذا القانون على العمليات النفطية في جميع مناطق جمهورية العراق بما في ذلك الأرض وما تحتها على اليابسة وكذلك في المياه الداخلية والمياه الإقليمية.

و يستثنى من نطاق هذا القانون تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتهما الصناعية وكذلك خزن ونقل و توزيع المنتجات النفطية .